مؤسسة الشيخ عمي سعيد ثقافة . تربية . تراث

الأيام الدراسية العلمية:

من الشيخ عمي سعيد بن علي الجري [ت 927 هـ / 1521 م]
إلى الشيخ جمو بن موسى عمي سعيد [ت 1425 هـ / 2005 م]

المحاضرة الثالثة:

منظومتنا التربوية في مواجهة العولمة

إعداد:

أ. الحاج سعيد بكير بن حموده⁽¹⁾

1- الأستاذ: بكير بن حمودة الحاج سعيد، خريج معهد عمي سعيد، ليسانس شريعة من كلية أصول الدين بالجزائر، ماجستير في فلسفة التربية، حاليا مدير مركب المنار ومعهد المنار بالحميز الجزائر.

أولاً: تحديات العولمة في التربية:

1. الانفتاح الثقافي:

ستفتح بلادنا على كافة ثقافات دول العالم ، والثقافة المسيطرة والرائدة اليوم هي الثقافات الغربية بكل ما فيها من مساوئ وسلبيات ، سواء في ميدان الاعتقاد والدين ، أو فيما يتعلق بالشهوات والإباحية ، وستظهر الثقافات المحلية ضعيفة بمضامينها الأصيلة لكن المحجوزة في نطاقها المحلي الضيق ، أمام رواج الثقافة العالمية التي تكتسح الكثير من المناطق ببهرجتها وانفلاتها من كل القيود والضوابط.

يدفع هذا إلى زوال خصوصية هذه المجتمعات ، فمجتمعاتنا المحافظة السلوك الإسلامي فيها ظاهر ، ولكن هذه الخصوصيات سوف تتلاشى وتقل تدريجياً من خلال هذا الانفتاح الذي ستشهده البلاد كلها بل سيشهده العالم كله مع بداية عصر العولمة. إن الشاب المراهق أو الفتاة المراهقة وهو يعيش في أسرة محافظة متدينة في غرفته ليس بينه وبين أن يتصل بأي ثقافة أو أي شخص في العالم إلا مجرد ضغطة زر ويفتح على العالم الآخر كله.

تؤدي متغيرات العولمة إلى اتساع الثقافة على المستوى الأفقي ، وسطحية الثقافة على المستوى الرأسي ؛ فالعصر المقبل عصر وسائل الإعلام والانترنت ، وستكون هذه هي مصادر الثقافة عند شريحة كبيرة من المجتمع ، وهذه تغلب عليها العمومية والاتساع في المستوى الأفقي والسطحية في المستوى الرأسي ، فهي ثقافة تغلب عليها العمومية ، ثقافة تسيطر عليها التسلية والإثارة أكثر من الجانب الموضوعي العلمي ، ثقافة تؤثر عليها الجوانب المادية والاقتصادية حيث تسخر وسائل ومصادر المعلومات لخدمة الشركات الكبرى وتسويق منتجاتها وأفكارها الاستهلاكية.

2. الانفتاح السياسي العالمي:

الانفتاح السياسي العالمي الحالي يدفع بالدول الكبرى إلى الضغط أكثر على الدول النامية أو المتخلفة إلى تغيير أنماط الحكم لديها ليوافق القيم الجديدة التي تريد نشرها في العالم ، أو بالأحرى مصالحها الجديدة المتجددة ، وأطماعها التوسعية اقتصادياً وفكرياً ومصالحياً.

ففي ميدان التربية والتعليم أضحى المطالب به في الدول الغربية في عصر العولمة وقبله هو الفصل التام بين التعليم والقيم ، وأن التعليم هدفه فقط هو تخريج التقنيين دون النظر إلى انتماءاتهم واتجاهاتهم الأيديولوجية أو الدينية والعقدية ، وسعوا جاهدين إلى تصدير هذا النموذج إلى الدول النامية افتراضاً منهم أن هذا المنطلق سيدفع التعليم قدماً نحو التطور والتحسين دون قيود.

ففي نهاية القرن 19 دعا الغرب إلى ضرورة الفصل بين التعليم والدين ، بل وصدر مرسوم بذلك في 23 فبراير 1923م ، وبصدوره اختفت من البرامج الرسمية كل الواجبات تجاه الإله ، وظلت المدرسة مستقلة عن كل تعليم ديني.

غير أنه لم يكد القرن العشرون ينتصف حتى كان هذا الفصل قد أحدث انعكاسات تربوية سلبية على الواقع التربوي والأخلاقي عند التلاميذ والطلبة في المجتمع الغربي ، الشيء الذي دفع « فيلبس كوبس » في كتابه "الأزمة التربوية العالمية" للقول : «إن الاضطراب الثقافي الذي نجم عن الثورات العلمية والتقنية الأخيرة جعل من التربية الأخلاقية موضوع اهتمام ودراسة ، ففي القرن التاسع عشر كانت هذه التربية تشكل قاعدة البرامج التعليمية في سائر بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية ، ثم إن الطابع القروي كان لا يزال سائداً ، كما أن الحركة العمرانية الحديثة لم تكن قد انطلقت بعد ، وكانت العلاقات الأسرية متينة ، والاعتقادات والمؤثرات الدينية قوية ... لكنه ابتداء من العقد الرابع للقرن العشرين ، أي منذ 1930م ، حصل تغيير جذري في المناخ الاقتصادي والسياسي والتربوي ، كان من نتائجه أن اعتبرت التربية الأخلاقية أمراً بائداً ومنطوياً على مغالطة تاريخية ، وهكذا تم إهمال هذه التربية من قِبَل المدرسين والمشرفين على التعليم ، وظلت على هذا النهج حتى نهاية السبعينيات ، وقتئذ حصل الاضطراب الثقافي المشار إليه آنفاً محدثاً أنواعاً من الأزمات الاجتماعية. والآن تسعة الدول الغربية إلى بسط نفوذها التربوي على الدول العربية والإسلامية على الخصوص ، مستعملة بذلك طرقاً مختلفة كلها تؤدي في النهاية إلى نفس الغرض :

§ الترويج والإبهار:

فالانفتاح المتوفر في بعض الدول الإسلامية مثل مصر ولبنان ودول الخليج عموماً ، أمكنها من فتح مدارس باسمها مستغلة الانبهار الذي يعيشه المغلوب دائماً عقب انهزامه ، أو الانبهار الذي يعيشه الطرف الضعيف في معادلة التأثير الحضاري ، فكم من الناس ينبهرون اليوم بالنموذج الأمريكي ، أو بالنموذج الألماني ، وبالتالي كم من الناس يتمنى أن يدمج ابنه في مدرسة أمريكية أو أوروبية طمعا في حدوث الطفرة الخيالية المرتقبة في أبنائهم نتيجة ذلك الإدماج ، خاصة مع عالمية الشهادات وتعميم وتعميم المناهج التعليمية الغربية.

ويصاحب هذا النمو المضطرد والمتزايد والمنتشر بسرعة كبيرة ، أبواق إعلامية تريد الترويج لهذه المدارس وأبواق بدافع الانبهار بكل ما هو غربي وغير إسلامي غافلة أو متغافلة عن الآثار المنعكسة عن تغريب نماذج التعليم ، وتصاحب هذه المدارس كذلك مجموعة من المقولات أعدت تروج بإحكام وإتقان منها : مقاييس

الجودة العالمية، الشهادات التي تسمح لك بدخول عالم التوظيف العالمي، الشهادات الأجدد بدخول عالم المنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، بعيدا كل البعد عن النظر إلى حقيقة المنهاج وأهدافها، ونوعية المنتج الذي تنتجه في النهاية.

§ الربط بالمساعدات الاقتصادية:

تربط الكثير من الدول الكبرى مساعداتها المالية بشروط تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتربوي، وما هو في الحقيقة إلا عنوان لمصالحها الذاتية المرجو من تلك التغييرات، فتربط قروضها ومنحها المالية بتغيير المناهج التعليمية أو تغييرا كليا، أو تغييرا جزئيا بجذب بعض المواد أو تقليص حجمها الساعي أو تغيير تسميتها مثل التربية الإسلامية أو اللغة العربية، أو إلى إدخال بعض الأنظمة كإلغاء المدارس الخاصة بالبنات أو إدخال بعض المواد المجهزة في مخابر الغرب مثل التربية المدنية أو التربية الجنسية، فيجبر صاحب اليد السفلى في قبول المساعدات بما تحويه من سموم مجبرا لا مخير.

§ الضغط والتهديد:

لا يأخذ التهديد في العلاقات الدولية الصيغة المباشرة، لكنه يأخذ عادة صيغة مبطنة هي الشروط المفروضة أو صيغة المساومة غير المعلنة كتفجير قنابل موقوتة تسمى حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات أو ما شابه ذلك، فتضطر الدول المغلوبة على أمرها إلى قبول هذه الإملاءات الخارجية أخذا بقاعدة دفع الضرر الأقل مخافة الوقوع في الضرر الأكبر.

§ زوال الخصوصية التربوية:

زوال الخصوصية التربوية هو نتاج حتمي للممارسات السالفة الذكر، فتأتي الدول المتقدمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لا للتحكم في اقتصاديات الشعوب بل للتحكم في تربيتها ومصير أبنائها فكريا وروحيا. وليس أدل على ذلك من الوقاحة الدبلوماسية التي مارسها شيمون بيريز في منتدى دافوس 2000 حينما تكلم قائلا: "صحيح أن مناهج التعليم من اختصاص كل دولة وسيادتها، لكن في عصر الكمبيوتر نستطيع أن نستغل تطبيقات هذا العصر وأن نطبع المناهج وننظم الأمور التعليمية مع التسليم بأن لكل دولة الحق في وضع مناهجها"، وقد استفز بيريز الحاضرين عندما قال: "نحن لا نريد أن تكون إسرائيل جزيرة ثرية وسط بحر من الفقر، ولا نريدها أن تكون بقعة نظيفة في محيط يفتقر إلى النظافة...".

3. الانفتاح الاقتصادي:

الجانب الاقتصادي في العولمة جانب كبير، بل بعض الناس يعتبر قضية العولمة هي القضية الاقتصادية، وستنتج آثار اقتصادية من خلال عصر العولمة تتمثل في تضاءل فرص العمل؛ لأنها تعني

الانفتاح وزوال الحواجز أمام الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، ولا شك أن خبرات أبناء المنطقة، بل أبناء دول العالم الإسلامي لا تقاس ولا تقارن مع خبرات تلك المجتمعات، فسيكونون في وضع تنافسي أقل مع الآخرين، ولن تكون هناك قيود على ما يتعلق بالتشغيل والعمل والتوظيف، ولا قيود على حركة التجارة والشركات.

ولا غرو أن هذا الانفتاح الاقتصادي سيترك آثارا قاسية على الأسرة، وسيجعلها تفقد تدريجيا سيطرتها على الأسرة وقوامتها عليها، فقد كان للأسرة دور كبير في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط؛ حيث كانت الأسرة وحدة واحدة، كان الأفراد جميعاً يعملون في إطار ومحيط الأسرة، كان الأب يرث مهنته من والده، ويعمل معه في الحقل والمتجر، كانت الأسرة تلتقي جميعاً يعيش الشاب وتعيش الفتاة وقتاً طويلاً مع أسرتهما، فتقلص دور الأسرة مع عصر النفط، ومع تغير فرص وميادين العمل واتساع التعليم، ونحن مقبلون على تقلص أكبر، وهذا ميدان خطير يتطلب منا إعادة النظر في إيجاد مساحة أكثر للأسرة، ونحن اليوم أصبحنا في صراع مع الآخرين على أبنائنا، وصراع مع الآخرين على بناتنا.

وسيتترك آثارا قاسية على اقتصاديات الدول في ما يخص إنفاقها على التعليم بشتى أنواعه وعلى الخدمات الاجتماعية التي تصاحب التعليم مثل الصحة والضمان والتعليم المجاني، مما يثقل كاهل الكثير من أسر الطبقة المتوسطة والفقيرة فتفكر حتماً ومجبرة دون خيار في توجه أبنائها مبكراً من مقاعد التعليم إلى سوق العمل، عليها تفوز بمدخول إضافي وتتخلص من أعباء مالية جراء دراسة أبنائها.

4. الانفتاح الإعلامي:

وسائل الإعلام من أقوى مؤسسات التربية، وباتت اليوم بالانفتاح الذي تعيشه أكبر تأثيراً من أي وقت مضى كان ذلك بالقنوات الفضائية أو الإنترنت، والأخطر ما في الأمر أن هذه المؤسسة التربوية القوية أضحت خارج رقابة التربويين وتوجيهاتهم وتعليماتهم، وأضحت وسيلة في أيدي التجار المروجين، لا يهمهم ضبط ولا قيد ولا قيم ولا أخلاق بل الإثارة والمتعة والإبهار لجلب مزيد من الجمهور المشاهد بنهم والمستهلك بإدمان، ولا يمكن إلا أن نستثني بعض القنوات التي شذت عن هذه القاعدة.

هذه القوة الجديدة في المؤسسات الإعلامية تجعل مؤسسات التربية عرضة لمنافسة شرسة وضارة، تهدد مكائنها وتهدد أداءها، وتهدد كذلك على المدى المتوسط والبعيد أي بنية المؤسسات التربوية، والأهداف التربوية المتعلقة بالقيم والأخلاق والإمكانات العقلية والمعرفية التي تنميها في شخصية أبنائنا، خاصة في ظل غياب رقابة على وسائل الإعلام، أو توجيه مرجو مستمد من مؤسسات التربية.

ثانياً: خطة المواجهة

مصطلح المواجهة مقصود لإيقاظ الحس والتنبيه عن الغفلة والسذاجة في التعامل مع حقائق العولمة، فالعولمة لا ترحم الغافلين ولا تسير الضعفاء، وأي تعامل معها من منطلق تقني محض سيجعلنا نفقد العاطفة الدافقة التي تعطي أكثر قدر ممكن من الحماسة في التصدي لهذه المعطيات، فالداخل إلى ساحات العولمة غير مخير، والمناور فيها مطلوب منه أن يعيش اليقظة الفكرية والعاطفية التي تمنعه من الاستسلام والتساهل مع الحقائق القوية.

1. تصحيح المفاهيم:

إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم، ومن الحفظ والاستظهار إلى التفكير والتأمل والتخيل والابتكار، وإرجاع القيمة الحقيقية للعلم والمعلم بالانتقال بها من مجرد وظيفة يُسعى لها مثل سائر الوظائف إلى مهمة اجتماعية أساسية وإلى مهمة ربانية روحية انتدب لها الله تعالى الأنبياء والمرسلين، وإعادة النظر إلى قطاع التعليم من قطاع خدماتي مستهلك إلى قطاع استثماري مستقبلي يعود على الأمة جميعها بالنجاح والفلاح والفعالية والربحية في الاقتصاد كما في الموارد البشرية، فينعكس هذا على حجم الاهتمام أثناء وضع الاستراتيجيات المستقبلية وعلى حجم الإنفاق أثناء وضع الميزانيات، فالإمارات على سبيل المثال عملت في ميزانيتها الموجهة للتعليم على أن: توفر في رياض الأطفال حاسوباً لكل عشرة أطفال، وتوفر في المدارس الابتدائية حاسوباً لكل أربعة تلاميذ، وتوفر في المدارس الإعدادية حاسوباً لكل تلميذين، وتوفر في المدارس الثانوية حاسوباً لكل طالب.

2. توسيع دائرة المهتمين بالتربية والتعليم:

إلى عهد قريب كانت التربية حكراً على المربين، وبالخصوص المعلمين، لكن التجارب الواقعية والتطورات الحاصلة أثبتت أن تمت هناك أطراف يجب عليها الاهتمام بجدية بموضوع التربية، وأن تكون في صميم التفكير والتخطيط والتنفيذ لكل عملية إصلاح تربوي، ومن أهمها أولياء الأمور، أرباب الأموال والاستثمارات ورجال السياسة وعلماء النفس والاجتماع، فالأكيد أن اجتماع هؤلاء على موضوع التربية يعطينا نتيجتين: أولاً نظرة شمولية لموضوع التربية، ثانياً تجنيد كل القوى الفاعلة في المجتمع من أجل إنجاح العملية التربوية، ولا شك أن انفراد فئة معينة بالفعل التربوي أو بالقرار التربوي ينتج لنا منظومة عرجاء أو حواء تنظر إلى الواقع والمستقبل نظرة تنقصها الكثير من الدقة والصواب.

3. تطوير المناهج:

فتطور الواقع وتغير الظروف المحيطة بالمنظومة التربوية، تلزمنا أن نعيد النظر دوماً في مناهجنا التعليمية لتكون دائماً مسايرة للواقع وتلبي الحاجات الملحة على مستوى الأفراد أو المجتمعات، ولا شك أن المناهج المقولبة والتي لا تمسها عملية التغيير إن على مستوى الأهداف أو الوسائل أو المقررات تبقى حبيسة الماضي في الشكل وإن لم يكن في المضمون.

وهذه دعوة إلى إعادة النظر في الطرق والوسائل لتكون أكثر جاذبية ومتعة كما في واقع الإعلام الذي يحيط بأبناءنا من كل جانب، ولتكون كذلك مبنية أكثر على المشاركة والتفاعلية، ومبينة على أساس الحوار لا المناظرة، مستجيبة للواقع الذي يفرض نفسه بقوة، وهذا التغيير في الوسائل لا يدعونا إلى إعادة النظر في المبادئ والأسس بل على العكس يجعلنا نبذل الجهد لنحافظ عليها تماشياً مع الواقع الاجتماعي والنفسي لأبنائنا في عصر العولمة.

وهذه دعوة كذلك إلى إعادة النظر في الأهداف التعليمية لا التربوية، فهل الهدف أن نخرج في النهاية أفراد عالمين يكتسبون الكم الهائل من المعارف والمعلومات، أم الهدف تخريج أفراد فاعلين يمكنهم بالكم المحدود من المعارف والمعلومات أن يؤثروا في الوسط الذي يعيشون فيه، فعلى منظومتنا التربوية أن تفصل الخيار لتبني عليها منهاجاً تعليمياً واضح المعالم، وهل الانفجار المعلوماتي والعلمي الكبير الذي صاحب عصر العولمة يمكننا أن نلقن أبناءنا كل المعلومات في مختلف المراحل التعليمية، أم أنه يجب أن نزودهم بآليات الحصول على المعلومات بالطريقة والمقت المناسبين أولاً، ثم فرز الغث من السمين منها ثانياً، لأن فقدان المعلومة مشكلة ووفرة المعلومات بكثرة مشكلة أخرى، فليس علينا أن نساهم في إيجاد خزانات كتب متحركة بل علم نافع، وليس علينا أن نعطيهم معلومات بل علينا أن نعلمهم كيف يحصلوا على المعلومات.

4. الإدارة المدرسية:

الإدارة المدرسية من أهم عوامل نجاح العملية التعليمية والتي تعتبر تنفيذاً مباشراً عملياً لتفاصيل منظومتنا التربوية، وإذا اقتنعنا أن العامل الأول لنجاح أي مشروع هو طريقة تنفيذه وإنجازته أدركنا أهمية الإدارة المدرسية، التي تهتم أول ما تهتم باستقطاب الطاقات البشرية ثم تفعيلها لتعطي أحسن ما عندها، وليست الإدارة المدرسية مجموعة إجراءات إدارية جامدة أو مجموعة وثائق من الأرشيف نسعى للحفاظ عليها، ولا مجموعة إجراءات انضباطية ردعية تنفذ في حق المعلمين والتلاميذ، بل الإدارة المدرسية هي

التسيير الذي يمكننا من تحصيل أجود ما عند الإطار التربوي والإداري بهدف الوصول إلى أجود ما عند التلميذ المتعلم، فهي مجموعة نظم واضحة مرنة لبلوغ أهداف محددة تتغير بتغير الزمان والمكان، لهذا وجب أن يكون منصب المدير أو المشرف التربوي منصبا للإطار التربوي الناجح الذي يمكن أن يسير ويتحكم في كل متغيرات الوسط التربوي والمدرسي، ويكون حلقة وصل للتجارب الناجحة يمررها إلى الآخرين، وسدا منيعا أمام التجارب الفاشلة والتصرفات الخاطئة، فالإدارة المدرسية الناجحة هي التي توفر لنا المعلم الناجح ثم توفر له عوامل النجاح في عمله الشريف، فعلى إذن أن نعيد النظر في اختيار الإطارات الإدارية، وكذا أن نجسن تقييم أداء الإدارات المدرسية فنحاسبها مثلما نحاسب المؤسسات الاقتصادية عن المدخلات والمخرجات مع فرق هام في مضمون المدخلات وقيمة المخرجات.

5. الارتقاء بالمربين:

الارتقاء بالمربين يعني الاهتمام بهم من الناحية العلمية المعنوية ليكون الأداء وفق المطلوب وأحسن، وأن تكون عملية التطوير والتحسين مستمرة أبدا لتواكب التغيرات، فكل تطوير في المناهج لا يصاحبه تدريب وتكوين للمربين لن يؤتي أكله، بل الواجب أن يكون المربي من أهم المستشارين في العملية التربوية وفي أي تطوير وإصلاح، وأن يكون المربي على دراية ومواكبة لجيل الذي يدرسه فجيل الكتاتيب غير جيل المدارس العصرية، وجيل بدايات القنوات الإذاعات غير جيل الانترنت واللاسلكي، فكذلك على المربي أن يكون في مستوى هذه التغيرات عالما بما في الفضائيات ليس مستغرقا فيها بل مستوعبا لها. والارتقاء بالمربي يجب أن يمس كذلك الجانب المادي فإذا أردنا أن نحصل على أحسن الكفاءات فعلى أن نرصد أحسن المرتبات وأحسن الظروف للعمل، ومهما كان مقصد الإنسان نبيلًا فإن له بالضرورة حاجات مادية يجب أن تلبى، ومهما كان إخلاصه للتعليم وحرقة فإن له بالضرورة طموحات معيشية يريد الوصول إليها فلا بد أن نربط العملية التعليمية بالإضافة إلى بعدها الأخرى ببعد مادي يضمن لا أقول حياة الرفاهية بل الحياة الكريمة.

6. تطوير التعليم الشرعي:

والتطوير الذي نسعى إليه وننشده في التعليم الشرعي يتمثل في مسارين:

* **المسار الأول: تهيئة فرص جديدة:** وهذا الأمر تدعو إليه اعتبارات عدة، منها:

أ- **نقص الطلب على التعليم الشرعي النظامي:** فقد كانت فرص العمل لخريجي هذا النوع فيما سبق

تدفع بكثير من الخيرين للالتحاق به، والآن بدأت كثير من هذه الفرص في التراجع، والاتجاه في المستقبل

القريب نحو مزيد من التراجع ، ومن ثم فنحن أمام مطلب ملح لتهيئة البديل والفرص الأخرى لسد هذا النقص ، والمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على التربويين والدعاة إلى الله عز وجل . ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال افتتاح معاهد ومراكز مسائية تسعى إلى تقديم التعليم الشرعي وفق برامج تتناسب مع كافة الناس من الجنسين ، ومن خلال تهيئة برامج للتعليم الذاتي والاستفادة من التقنيات الحديثة في تفريد التعليم .

ب- كثرة المؤثرات على الناس: فهي تدعو إلى الاعتناء بنشر العلم الشرعي وإحيائه ؛ لأن العلم الشرعي يعطي الناس القدرة على التمييز بين الحق والباطل ، وبين المفسد والمبطل ، والناس إنما يؤتون من الجهل فيقعوا في الحرام أو يتركوا الواجب جاهلين بحكمه ، أو أن تضعف إرادتهم فيتبعون شهوتهم مع علمهم بالحكم الشرعي ، والعلم الشرعي الذي يحتاجه الناس يشمل فروض الأعيان ، وهو العلم الذي يجب على عامة الناس تعلمه ، ويتمثل في مبادئ العلم الشرعي التي لا يسع أحد جهلها وهذه يجب أن تقدم لكافة الناس . كما يشمل إعداد طلبة علم يعلمون الناس ويقدمون لهم ما يحتاجونه في دينهم .

*** المسار الثاني: التطوير النوعي للتعليم الشرعي:** لأجل أن تكون مخرجات التعليم الشرعي قادرة على مواجهة المؤثرات الجديدة التي تواجهنا فلا بد من أن نعيد النظر في التعليم الشرعي القائم اليوم ، فالجيل أمام تحديات عدة لا بد أن يهيأ لها . وحملة العلم الشرعي الذين يعدون للدعوة لا بد أن يكونوا قادرين على التأثير في مجتمعاتهم ، وقادرين على تربية الجيل الجديد ، وقادرين على استيعاب المشكلات الجديدة وكيفية التعامل معها . وأحسب أنه حين يستمر التعليم الشرعي بنمطه اليوم فإنه سيعجز عن مواجهة المتغيرات التي تمر بالمجتمعات اليوم .

7. تقوية الحماية الداخلية:

تقلل المتغيرات الجديدة من فرص الضبط الخارجي والسيطرة ، ومن ثم لا بد من تقوية الحماية الداخلية ، التي تجعل المرء يراقب الله تعالى ، ويستطيع السيطرة على نفسه وضبطها ، ومن هذه الوسائل التي تعين على تقوية الحماية الداخلية :

أ- الاعتناء بالإقناع: فالتوجيهات التربوية التي يتلقاها المتربون في مجتمعاتنا تعتمد على التوجيه المباشر ، وتعتمد على تلقين النتائج والأحكام ، وهذا لو نجح مع جيل لا يتعامل إلا مع من يريه ، فإنه لن ينجح مع جيل لا يعد المرابي فيه على أحسن أحواله إلا واحدا من العوامل المؤثرة على المرابي ، وهذا يتطلب مراجعة شاملة لمحتوى المواد التربوية ، ولأساليب تقديمها ، وإلى اعتبار القدرة على الإقناع من أهم معايير اختيار المرابين .

ب- تنمية قدرات الاختيار واتخاذ القرار: فالمتربي كان فيما سبق في كثير من مواقفه أمام موقف واحد أو رأي واحد، وهذا يجعله لا يعاني من صعوبة اتخاذ القرار، أما الآن فهو أمام متغيرات عديدة مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان.

ج- تنمية الإرادة وتقويتها: تعتمد العوامل والمتغيرات الجديدة على إثارة الشهوات والغرائز، التي كثيرا ما يؤتى منها المرء من جهة ضعف إرادته، وقلة قدرته على ضبط نفسه، والذي يعينه على ذلك بالإضافة إلى صحة العلم والإدراك، قدرته على مواجهة دواعي النفس وغرائزها، ومن ثم كان لابد من الاعتناء بتقوية الإرادة، بالإضافة إلى تقوية التربية الإيمانية.

8. تعزيز الوظائف الاجتماعية للمدرسة:

لابد من السعي لتعزيز الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، وأن تتحول من مجرد ميدان للعطاء المعرفي إلى ميدان يجد فيه الطالب الراحة والانسجام والإقبال. ويتمثل هذا الإصلاح في مسارين:

الأول: على المدى البعيد وهو يحتاج إلى إصلاح جذري في بنية التعليم وهيكلتيته، في ظل طلب متزايد على التعليم وإمكانات محدودة، وهذا لن يتم ما لم يعطى التعليم أولوية في الإنفاق والجهد.

الثاني: على المدى القريب وهو ما يتعلق بمهمة مدير المدرسة، أو مهمة المعلم والمشرف التربوي، والأخصائي الاجتماعي، ويتم هذا بإعادة النظر في أساليب التعامل مع الطلاب، وضرورة بناء علاقة اجتماعية جيدة معهم، والسعي للتقرب منهم، كما يمكن أن تمثل الأنشطة المدرسية ميدانا مهما يعزز من الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، إن طلابنا اليوم يكرهون المدارس، ويفرحون بالإجازة ويتمنونها؛ ذلك أنهم يعيشون في المدارس في جو أكاديمي بحت، وهي تطالبهم ولا تعطيهم، وهذا سيؤدي إلى تقليص أثر المدرسة، فما لم يجد الطالب الجو الاجتماعي المريح له فيها فلن تؤتي الإمكانات التربوية المتاحة للمدرسة أثرها. وكما ينبغي الاعتناء بذلك في ظل الأسرة ومؤسسات التعليم والتربية الخيرية كحلقات التحفيظ ونحوها، وليسعى المربون في هذه المؤسسات إلى بناء جو اجتماعي يسهم في زيادة الإقبال على هذه البرامج، ويهيئ نفسيات المتربين للتقبل والتلقي، فمهمة معلم القرآن لا ينبغي أن تقتصر على إتقان التلاوة والتوجيهات العاجلة، بل لابد من بناء علاقة اجتماعية جيدة بين معلم القرآن وبين الطالب تجعل من هذه الميادين ميادين تربوية منتجة. إن جيل الطلاب الصالحين الأخيار الذين يقبلون على حلق القرآن وهذه الأنشطة غير الجيل السابق، هذا الجيل يحتاج إلى نوع من الترغيب ويحتاج إلى بناء علاقة اجتماعية ودافئة

وقوية بينه وبين المربي حتى يستطيع أن يؤدي الدور الأكبر، وحتى يستطيع أن يوسع المساحة التي يأخذها من الدائرة الكبيرة التي تؤثر على هذا الشاب.

أخيراً:

هذا المواجهة لا بد وأن تتم شئنا أم أبينا، والسؤال الذي يُطرح لا يكون على النحو التالي :

"هل نحن مجبرون على هذه المواجهة؟"

أو "هل نحن مخيرون في أن نعيش هذا العولة؟"

بل السؤال هو على النحو التالي :

"هل نحن في مستوى تحديات العولة وفرصها؟"

"هل أعددنا العدة لنكون في مستوى تطلعات الأجيال الآتية؟"

"ما هي طريقة تعاملنا مع العصر الجديد؟"

فالعصر هو بمواصفاته التي نحبها ونبغضها، فهل منظومتنا التربوية وفق ما يريد الله تعالى منا لنعبده حق العبادة، ولنحقق السيادة للمسلمين في الدنيا والفلاح في الآخرة، أرجو ذلك.

الأستاذ: بكير بن حموده الحاج سعيد

المراجع:

1. بناء الأجيال / د.عبد الكريم بكار
2. التربية العربية وتحديات العولة / أشرف البطران